

الأخبار

إضاءات خاطفة على كتاب «ماركس ومجتمعات الأطراف»

رأي | نايف سلوم | الأربعاء 29 أيار 2019

ينتقل ماركس إلى لندن عاصمة الإمبراطورية العالمية، ويُجري دراساته وأبحاثه في المتحف البريطاني، ويظهر اهتمامه بالمجتمعات الأوروبية. إن تركيز أبحاث ماركس على عاصمة الرأسمالية جعله بالضرورة يلامس مجتمعات الأطراف، خاصة الهند كمستعمرة رئيسية. والمجتمعات غير الأوروبية.

ماركس المهتمش والمنفي من بلده ألمانيا إلى بريطانيا سنة 1849، جرى تهميشه ونفيه لاحقاً أيضاً من الأنفس الأوروبية. الفيلسوف التفكيكي جاك دريدا الوضعية الهامشية التي يوجد فيها ماركس، وهو اللاجئ السياسي في لندن العصر الـ ويربطها بموقعه الهامشي داخل تراث الفكر الغربي ويقول: «يبقى ماركس لاجئاً بيننا، ممجّداً، مقدّساً، ملعوناً ولك لاجئاً مغيباً كما كان طوال حياته» (1994, 174 - ص11).

هذا النفي والإقصاء عند ذكر الأنفس الأوروبية الغربية (عند ذكر هاملت الأوروبي) له سبب آخر غير نفور البورجوازية أوروبا الغربية، هو نتائج فشل ثورات 1848 الديمقراطية في البلدان القارية لأوروبا الغربية (فرنسا وألمانيا).

لقد كان لفشل ثورات 1848 في اليابسة الأوروبية نتائج ذات طابع عالمي، منها التسريع في نفي ماركس من الأنفس الأروبية «كان إنجلترا هو الآخر من محاربي 1848» (ص 12)، بينما كان فيورباخ يقضي عزلته الريفية الطوعية بعيداً عن هذا الحد العالمي، ما أثر سلباً على آرائه السياسية. إن إشارة كيفين ب. أندرسون، مؤلف كتاب «ماركس ومجتمعات الأطراف» إ بين فشل ثورات 1848 في القسم الغربي من اليابسة الأوروبية وبين هجرة ماركس ونفيه من ألمانيا إلى لندن، وإشارات قبل بخصوص نفي نفس ماركس من قائمة الأنفس الأوروبية، هي ما أعطتنا هذا الانطباع عن الأهمية المفصلية والعال ثورات 1848 الديمقراطية في فرنسا وألمانيا.

ورغم تنوع المواقع الجغرافية للبلدان المصنّفة هامشية أو طرفية، بفعل دينامية التوسع الرأسمالي المتفاوت على الصع أو التطور اللامتكافئ للرأسمالية كنظام عالمي، والذي أوحى بعنوان الكتاب موضع اهتمامنا، إلا أن ماركس يضع بلدا

(الشرق الأدنى والأقصى) وفي أفريقيا (مصر وشمال أفريقيا)، في سياق أبحاثه عن أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، تد ما يسميه بـ «نمط الإنتاج الآسيوي» كنمط يغطي عدة قارات.

إن ظهور كتاب أندرسون سنة 2017 حول نصوص ماركس وانشغالها بالمجتمعات الهامشية الطرفية أمر ذو دلالة، خ تتزامن مع بداية الهزيمة العسكرية والسياسية للإسلام السياسي الدولي الممول خليجياً والمدّرب وموظف أميركياً وإسر يجعل من هذه «الإضاعات الخاطفة» لهذا الكتاب أمراً راهناً وحيوياً.

يقول الكاتب: بخصوص وجهة نظر ماركس حول تطور المقاومة تجاه توسّع رأس المال في المجتمعات غير الأوروبية الغر سادّعي أن وجهة نظره تطوّرت مع السنين. ففي حين كانت وجهة نظره في أربعينيات القرن التاسع عشر أحادية المسا إنها كانت في بعض الأحيان مشوهة بنظرة إثنية التمرکز وترى بأن هذه المجتمعات غير الغربية سوف يتمّ ابتلاعها بالض قبل الرأسمالية، وسيلي ذلك التحديث (آلياً-كولونياً) الذي يتم من خلال الكولونيالية والسوق العالمية (ص 12-13)

ظهور كتاب أندرسون حول نصوص ماركس وانشغالها بالمجتمعات الهامشية الطرفية يتزامن مع بد الهزيمة العسكرية والسياسية للإسلام السياسي الدولي

هذا الكلام تكذّبه دراسة متأنّية لنص ماركس- إنجلز الذي ظهر سنة 1845 «الأيديولوجية الألمانية» أو نقد الفلسفة الأمل أشخاص ممثليها فيورباخ وب. بوير وشترنر. حيث ظهرت آراء ماركس مركّبة في الأصل بما يخص مسألة التقدم التاريخ انشغاله الأساسي بالثورة الاجتماعية الاشتراكية العالمية، وبنمو وتقدم البروليتاريا الأوروبية سياسياً (الوعي والتنظيم) ماركس: «إن العناصر المادية لثورة كاملة (اجتماعية تحول نمط الإنتاج) هي من وجهة واحدة القوى المنتجة القائمة (ا إمكانات الأفراد التاريخية وحدودها)، ومن جهة ثانية تشكل كتلة ثورية تثور لا ضدّ شروط خاصة للمجتمع المنصرم ذ ضد إنتاج الحياة بالذات حتى ذلك الحين. ضد «النشاط الكلي» الذي هو أساس ذلك الإنتاج؛ إذا لم تكن هذه الشروط فإنه لا أهمية على الإطلاق إذن، بقدر ما يتعلق الأمر بالتطور العملي، لما إذا كانت فكرة هذه الثورة قد تمّ التعبير عنها حتى ذلك الحين، كما يبرهن على ذلك تاريخ الشيوعية» (ص 50-51).

يتحدث ماركس في الأيديولوجية عن «الفرد الشخصي والفرد الممكن»، والذي يحدّد هذه الإمكانية نمط الإنتاج المسيط فإمكانات الفرد في نظام مراتبي إقطاعي مغلق أمام تطوّر الأفراد، تختلف عن إمكانات الفرد في نظام بورجوازي مفتوح

أمام تطور قوى الأفراد ومواهبهم وطموحاتهم. هذا الفرد الممكن شغل بال ماركس عند دراسته للمجتمع الهندي ما الرأسمالي. «إن هذا التعبير المثالي (الوعي الممكن) عن الحدود الاقتصادية القائمة (لنمط الإنتاج) ليس نظرياً خالصاً فـ هو قائم في الوعي العملي، يعني أن الوعي الذي يتحرّر والذي يدخل في تناقض مع نمط الإنتاج القائم لا يشكّل ديانات فحسب، بل دولاً» هامش (ص 41).

في ردّ غير مباشر على انتقادات إدوارد سعيد لـ«نزعات ماركس الاستشراقية» تشير الناقدة النظرية إريكا بينير إلى عدم غير تقليدية، ولا قوى تقدمية في عام 1853 في الهند. وتستخلص أنه ربما أن ماركس لم يكن يمتلك الكثير من التعاطف السياسات الانفصالية القائمة على الهوية (القومية)، فإنه ترك بدون «بدائل سياسية» في كتاباته هذه عن الهند (إريكا وهذا قول مهم يدخل في عمق عمل ماركس، عندما يقول بما معناه: إذا تحدث فرد أو أفراد عن الثورة مئات المرات ه ظهور لنمط إنتاج يعطي للفرد حدوداً جديدة ممكنة للتحرر ووعياً ممكناً جديداً بناء على ذلك، فإن الأمر لا يعدو مجرد أوحث بها أحداث عالمية. لكن كيف لنمو القوى المنتجة التي جاءت بها الرأسمالية في البلاد الرئيسية في أوروبا الغربية أ هذه الأرضية لوعي الأفراد في الهند بضرورة التحرر من الرأسمالية والكولونيالية؟

من الخرافة القول إنه مع الدخول الكولونيالي الاستعماري البريطاني إلى الهند وتدمير «نمط الإنتاج الآسيوي» القائم كوحداث إنتاج جماعية تقوم عليها دولة مركزية تهتم بمشاريع الري الكبرى، سوف يتم تطور القوى المنتجة الهندية إ كبيرة بحيث تخلق أفراداً من البروليتاريا لديهم وعي ممكن بالثورة الاشتراكية. إنّ ما حصل هو أن هذا التفكيك لنمط الآسيوي في الهند من قبل الغزو الكولونيالي البريطاني مدرّج بنمط إنتاج متفوّق من حيث درجة تطوّر قواه المنتجة، س علاقات الإنتاج الرأسمالية؛ وبشكل رئيس علاقات الملكية الخاصة للأرض من دون أن يؤدي إلى تطوّر القوى المنتجة عالم بلد متطور صناعياً كبريطانيا، ما يؤدي إلى خلق إمكانية وعي لدى الأفراد بضرورة تقدم القوى المنتجة على شاكلة التط الصناعي البريطاني، ويخلق الوعي لدى بعض الأفراد الهنود بضرورة تجاوز علاقات الإنتاج الرأسمالية والملكية الخاصة باتت، ومع التحول الإمبريالي في الرأسمالية، عقبه أمام تطوّر القوى المنتجة والتطور الصناعي في المجتمع الهندي. إنّ ت الإنتاج الآسيوي مقدّمة ضرورية للتطور الصناعي، لكنّها سلبية وغير كافية وهي بحاجة لتتمة تقوم بها طبقات ثورية للكولونيالية ولعلاقات الإنتاج الرأسمالية والتملك الخاص. أي إن التحطيم السالف الذكر يترك «ماركس والماركسيين في بدائل سياسية فعلية وتاريخية. ليست الكولونيالية سوى النار التي تصهر نحاس النمط الآسيوي لكي يُضاف إليه لاحقاً شريف من قبل الطبقات الثورية في سعيها لتحويل النحاس إلى ذهب حسب «الكيمياء الصوفية» القديمة.

أما قول ماركس إنّ جميع المجتمعات بما فيها الهند محكوم عليها أن تمرّ عبر نفس المسار الذي مرّ به الغرب الأوروبي التطور الرأسمالي، فقد تمّ تطويره لاحقاً بشكل عبقرى ولافت ونبوئي. ففي مقدّمة الطبعة الأولى لـ«رأس المال» يقدّم الصيغة التالية: «بلد أكثر تطوراً من الناحية الصناعية لا يظهر لبلد أقل تطوراً منه سوى لوحة مستقبله هو» (رأس ا

ص 13). إن القراءة المتسّعة لهذه العبارة تظهر وكأنه على جميع البلدان أن تمر عبر نفس المسار الذي مرت به بلدان أوروبية، أي مسار التطور الرأسمالي. إلا أن قراءة متأنية تُظهر الأمر مختلفاً تماماً، وأنّ ماركس في صياغته هذه يرمي عبقرية في تربة المعرفة. وهذه الصياغة تطرح المسألة التالية: «أكثر تطوراً من الناحية الصناعية لا الناحية السياسية». ويتوجب التمييز بين الناحية الصناعية من جهة وبين البنية السياسية الفوقية (أي شكل الدولة القائمة أو الممكنة/ المتخذ كان يتوجب على بلد «أقل تطوراً من الناحية الصناعية» في عصر الرأسمالية الإمبريالية أن يصنع على شاكلة البلد الذي ولكي يستطيع (المجتمع الطرقي) البقاء على قيد الحياة والصمود أمام قوى إنتاجية متفوقة عليه، فإنّ عليه طرح مسأله السياسية الفوقية أو شكل الدولة الذي سيقود التحديث بشكل جديّ وحاسم، ونقاش دور شكل الدولة هذا المتناقض المراحل التاريخية. بكلام آخر يمكن طرح الأمر على الشكل التالي: إذا كان لشكل محدد للدولة في مجتمع طرقي أن يسوّج تطور القوى المنتجة على شاكلة بلد متطور صناعياً، فقد يقف شكل آخر للدولة (بما يمثله من سيطرة طبقة بعينها) أمام تطوّر كهذا. وهو ما أكدته التجربة التاريخية للقرن العشرين، خاصة تجربة التصنيع الروسي بعد الثورة الاشتراكية أواخر 1917 والتجربة الصينية بعد ثورة 1949 الاشتراكية أيضاً. بتعبير آخر: يمكن أن تدخل السيطرة السياسية لطبقة ينتج عن هذه السيطرة من شكل محدد للبنية الفوقية السياسية (شكل الدولة) في تناقض مع تطور القوى المنتجة، وهذا بلد متطور صناعياً، بحيث تشكّل هذه السيطرة وهذا الشكل للدولة عقبة تاريخية في طريق تطور هذه القوى. وهذا ما تاريخياً بالضبط مع السيطرة الكولونيالية وما تبعها من تكريس إدارة بورجوازية طرفية تابعة رثة، ومن دولة رأسمالية تسيطر فيها البورجوازية، وتشكل هذه السيطرة عقبة أمام أيّ تطور جديّ وتاريخي للقوى المنتجة وأمام عملية التحديث والاجتماعي. وهو واقع مجتمعات الأطراف الرأسمالية عموماً.

مراجع:

- 1- كيفين ب. أندرسون، «ماركس ومجتمعات الأطراف» 2017 ترجمة د. هشام روحانا من الكرمل
- 2- ماركس- إنجلز: «الأيدولوجية الألمانية» ترجمة الدكتور فؤاد أيوب دار دمشق 1976
- 3- ماركس: «رأس المال»، المجلد الأول، الكتاب الأول، ترجمة الدكتور فهد كم نقش، دار التقدم 1985
- 4- نايف سلوم: في القول السياسي-1 «نقد العولمة والشرق أوسطية»، دار التوحيدي- حمص 1999 من مقالة: قراءة في الطبعة الأولى لرأس المال

* كاتب وباحث سوري